

مشروع

الوثيقة الاستراتيجية الإقليمية

أمريكا اللاتينية والكاريبي



الوثيقة الاستراتيجية الإقليمية

استراتيجية الصندوق
للحد من الفقر الريفي في
أمريكا اللاتينية والكاريبي

٢	عرض عام للإقليم
٣	الفقر الريفي في الإقليم
٦	تجربة الصندوق في الإقليم
٩	استراتيجية الصندوق للحد من الفقر





عرض عام للإقليم

يعيش ما يقرب من ٦٤٪ من سكان الريف في أمريكا اللاتينية والكاريبي تحت خط الفقر، وقد زاد عدد السكان الفقراء في المناطق الريفية، خلال العقدين الأخيرين، بالأرقام المطلقة أو كنسبة مئوية. ولذا فإن الحد من الفقر يشكل تحديات كبرى للإقليم في الوقت الحاضر. وتحدد هذه الوثيقة استراتيجية الصندوق للحد من الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتقدم عرضاً عاماً للخصائص والاتجاهات الرئيسية في الإقليم، وتستعرض الأسباب الكامنة وراء الفقر الريفي وطبيعة هذا الفقر، وما تعلمه الصندوق من خبرات في هذا المجال.

والنشاطات الزراعية والاقتصادية في الريف هي المصادر الرئيسية لفرص العمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي - إذ يعمل أكثر من ٣٠٪ من اليد العاملة في الزراعة - وتكتسي أهمية رئيسية في سياق استئصال الفقر. ويضم هذا الإقليم ما يقرب من ٢٥٪ من الغابات والأراضي الشجرية في العالم، وهو الإقليم الذي يحتوي أعلى غطاء حرجي في العالم. ويعتبر من أكبر منتجي السلع الأولية مثل البن والسكر والذرة والموز وغير ذلك.

وقد اتبعت معظم بلدان الإقليم، منذ الثلاثينات وحتى أوائل السبعينات وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، استراتيجية للنمو عرفت باسم "التصنيع للاستعاضة عن الواردات". وكانت الفكرة الرئيسية وراء ذلك تتمثل في أن تحقيق التقدم الاقتصادي، يتطلب من البلدان النامية تحويل اهتمامها من الزراعة إلى الصناعة. وتمثلت الأدوات الرئيسية المستهدفة في هذه العملية، والتي ترافقت مع الإصلاح الزراعي، في تراخيص الاستيراد، والتعريفات الجمركية، والاستثمارات العامة المباشرة في الصناعات الرئيسية، وخفض أسعار الفائدة، والحصول بسهولة على القروض في ظل نظم نقدية ميسرة. غير أنه كان لهذه الاستراتيجية عدد من نقاط الضعف حيث: ١٠ شجعت النمو الصناعي على حساب الزراعة؛ ٢٠ أدت إلى تخصيص الموارد المحلية بصورة مشوهة وشجعت الصناعات كثيفة رأس المال (على الرغم من معدلات البطالة الخطيرة)؛ ٣٠ أدت

الإغفاءات من الضرائب والإعانات إلى حدوث عجز كبير في الميزانيات؛ ٤٠ أدت إلى المبالغة في قيمة أسعار الصرف. وأصبح من الواضح بصورة متزايدة خلال أزمة الديون التي حدثت في الثمانينات أن هذا النموذج لا يصلح لهذه الأوضاع.

وكانت الثمانينات التي يشار إليها عادة باسم "العقد الضائع" فترة كساد حاد في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان متوسط معدل النمو السنوي للفرد في الإقليم بأسره (بما في ذلك الكاريبي) ١,٠٪. وخلال نفس الفترة، اتخذت تدابير هامة للاستقرار والتكيف الهيكلي أتاحت، بالاقتران مع المناخ الدولي الأكثر ملاءمة، استئناف النمو في الإقليم خلال التسعينات. وتشمل هذه التدابير: ١٠ إلغاء القيود السعرية في أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛ ٢٠ تحرير التجارة؛ ٢٠ الحد من دور القطاع العام في الاقتصاد.

وكان لسياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي التي نفذتها حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي في الثمانينات وأوائل التسعينات تأثيرات عميقة على مناخ الاقتصاد الكلي ومستويات فقراء الريف. كما كان للفراغ المؤسسي الذي تركه تقلص السياسات الحكومية تأثير مدمر على الفقراء. وكثيراً ما تعرضت الخدمات المالية في الريف وبرامج الإرشاد والتنمية الريفية لنكسات خطيرة زادت من تفاقم أوضاع السكان المهمشين. وعلى الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تحسنت بعض الشيء في التسعينات، فإن هذه المكاسب لم تؤثر عموماً في الأحوال المعيشية للفقراء. ومنذ عام ١٩٩٧، أدت الكوارث الطبيعية (النينيو، وإعصار ميتش، والانهيئات الأرضية، والزلازل) والعديد من الأزمات الاقتصادية الدولية إلى توقف النمو الاقتصادي في الإقليم وتدهور التوقعات الإنمائية على المدى القصير والمتوسط، وزيادة الفقر الريفي زيادة كبيرة.

وتفاقم الوضع الصعب بالفعل الذي واجهه أمريكا اللاتينية والكاريبي بدرجة كبيرة في ٢٠٠١ نتيجة لتباطؤ التجارة العالمية الذي تفاقم بدرجة أكبر نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر/أيلول المأساوية في الولايات المتحدة، وقد تأثر الإقليم بالتعديل بالخفض في

التوقعات العالمية الذي أعقب هذه الأحداث أكثر من أي إقليم آخر في العالم.

ويوفر التوسع العمراني وتكامل الأسواق وانفتاح الاقتصاد صورة غير كاملة لما حدث سواء داخل الإقليم أو فيما يتعلق بالزراعة فيها. فقد كانت التغييرات في نسب التجارة وزيادة الإنتاج والإنتاجية واسعة النطاق وإن كانت موزعة بصورة غير متساوية، والتي اقترنت بالسياسات الاقتصادية الخاطئة والتنمية المؤسسية الضعيفة، والمناطق الجغرافية شديدة التنوع، والتي ظلت منيعة على التقدم التكنولوجي، وقبل كل ذلك، انعدام السياسات الاقتصادية المالية للفقراء التي ظلت سائدة على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في بعض بلدان الإقليم. وأصبح ضعف إمكانيات التغيير في زراعة الإقليم واضح من خلال عملية العولمة الجارية. فما زال صوت الفقراء ومنظمتهم تنتظر من يسمعها فيما يتعلق بتصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها.

ولإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ست سمات فريدة ينبغي أخذها في الاعتبار لدى تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية الرامية إلى الحد من الفقر:

- مازال هناك، برغم التقدم الاقتصادي الذي تحقق حتى الآن، اختلال ملحوظ في توزيع الثروة والدخل في الإقليم. فنسبة اشد الفئات فقراً بين السكان البالغة ٢٠٪ تحصل إلا على ٣٪ من جميع أنواع الدخل في حين تحصل الفئة الأكثر ثراء والتي تبلغ نسبتها ٢٠٪ على ٦٠٪ من الدخل.
- يشكل السكان الأصليون أكبر الفئات (نحو الثلث) بين جميع فقراء الريف في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهناك أكثر من ٢٠٠ فئة عرقية من السكان الأصليين في الإقليم بما في ذلك الأقليات العرقية المنحدرة من أصل أفريقي.
- يتعرض الإقليم بأسره (وخاصة في المناطق الريفية) للضعف الشديد أمام العوامل الخارجية على النحو الذي تظهره تأثيرات الهبوط في الاقتصاد العالمي والتأثيرات المدمرة للكوارث الطبيعية الأخيرة.
- ثمة ضعف خطير في السياسات والنواحي المؤسسية في مختلف أنحاء الإقليم وخاصة من حيث تزويد سكان الريف (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) بفرص الحصول على الأصول والخدمات التي يحتاجونها. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة لعجز الحكومات عن تجميع الجهود الكبيرة، وإن كانت مبعثرة، التي يبذلها القطاع الخاص (منظمات المنتجين والمنظمات غير الحكومية) والقطاع العام (على المستويين الوطني والمحلي) في هذا الصدد.

• يشكل الحصول على الأراضي واستخدامها مشكلة خطيرة. فمعظم المنتجين الزراعيين يعملون في رقع صغيرة توجد عادة في المناطق الحدية منخفضة الإنتاجية، مما يسهم في تدهور الموارد الطبيعية. ولذا فإن النشاطات غير الزراعية فضلاً عن تحويلات العمال المهاجرين إلى المناطق الأخرى من بلدانهم أو إلى الخارج أصبحت مصادر هامة لدخل فقراء الريف.

• كانت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بصفة عامة، متقبلة للابتكارات والمناهج الحديثة في التنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، جرت تجربة العديد من السياسات ونماذج التنمية في الإقليم على المستويين الكلي والقطاعي. وكان ضعف الاقتصاديات المختلفة في الإقليم مقترناً بالكوارث الطبيعية وهشاشة الديمقراطيات وتباطؤ التغيير الاجتماعي والاقتصادي يعني أن مستوى الفقر في الريف بما في ذلك الفقر الريفي المدقع، ظل دون تغيير طوال العقود الأخيرة (على الرغم من تباين الاتجاهات تبايناً شاسعاً فيما بين البلدان).

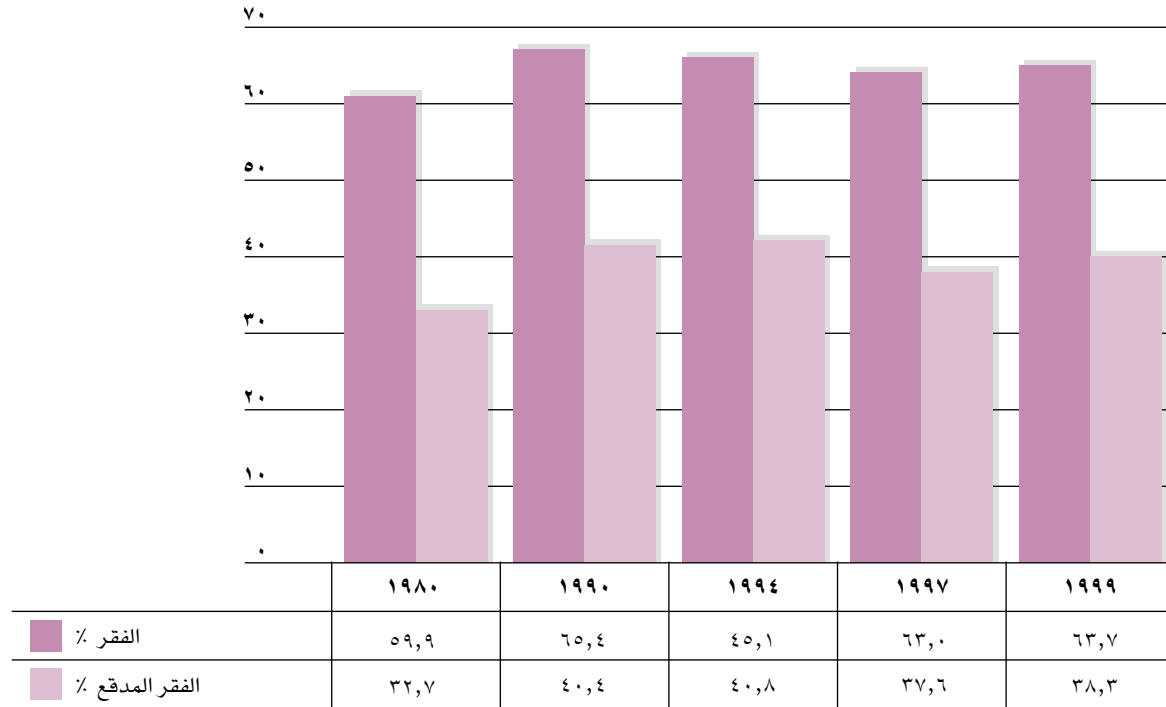
الفقر الريفي في الإقليم

ما زال الفقر، وخاصة الفقر الريفي، يمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الإقليم حيث يعيش ما يقرب من ٤٤٪ من مجموع السكان و٦٤٪ من سكان الريف يعيشون دون خط الفقر، فإن فقراء الريف أسوأ حالاً، بصفة عامة، من أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

ويمثل الفقر، والفقر المدقع في المناطق الريفية من أمريكا اللاتينية والكاريبي ظاهرة متعددة الأبعاد تتأثر بعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية. ويتسم الفقر بما يلي:

- الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والتمييز المرتبط بالنواحي العرقية والتمايز بين الجنسين؛
 - انعدام أو ضعف الحصول على الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأسر الريفية (الصحة، والتعليم، والإسكان، وغير ذلك)، وتؤدي القيم الاجتماعية والمنظمات الريفية سيئة التنظيم إلى وضع صعوبات أمام فقراء الريف في الحصول بصورة متساوية على الموارد السياسية والاقتصادية؛
 - مستويات الدخل التي تقل عن الحد الأدنى اللازم للحصول على السلع والخدمات الأساسية بما في ذلك الغذاء للأسرة.
- ونظراً لما تقدم، سيكون من غير الملائم وضع أي تعريف للفقر الريفي في الإقليم على أساس مستويات

الفقر والمدقع في المناطق الريفية (النسبة من مجموع سكان الريف)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي: البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ٢٠٠٠-٢٠٠١.

من هم الفقراء؟

يشمل فقراء الريف في الإقليم مجتمعات السكان الأصليين الفلاحية، والرعاة، والمزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة والمزارعين المعدمين والعمال المأجورين في الريف، والهنود في حوض الأمازون والغابات المطيرة والصيادين الحرفيين.

وتتكون أكبر فئات سكان الريف الفقراء، في الإقليم، بالأرقام المطلقة، من السكان الأصليين في الريف الذين يشملون، جماعات السكان الأصليين في منطقة الأنديز، والعديد من مجتمعات السكان الأصليين، والايغيدو في المكسيك والمايا في غواتيمالا والمايوشي في جنوبي شيلي. وتعيش غالبية العائلات في هذه الفئة في فقر مدقع، وتشكل الفقراء الهيكليين أو الفئة "الأساسية" من سكان الإقليم الفقراء. وينضوي في هذه الفئة ما يقدر بنحو ٢٤ مليون نسمة أو ثلث فقراء الريف في الإقليم.

وتتألف الفئة الثانية من صغار المزارعين الذين يشكلون ٢٧٪ من فقراء الريف في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي الفئة التي تضم نحو ٤,٦ مليون نسمة من صغار مربى الحيوانات، و٨,٥ مليون نسمة من مزارعي المحاصيل و١١,٣ مليون نسمة من المزارعين الذين ينتجون المحاصيل والثروة الحيوانية. والسمة المميزة الرئيسية لهذه الفئة هي ملكية رقع

ملحوظة، فإن الأرقام الاتجاهية عن مستويات الفقر الكلي متماثلة. وكانت تقديرات الفقر الإقليمية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي تستند إلى معلومات إجمالية مرجحة مستمدة من المسوحات الأسرية التي أجرتها حكومات الإقليم. ويشمل ذلك بيانات من ١٩ بلدا تضم ٨,٨٪ من مجموع سكان الإقليم. وفي جميع الحالات، حسبت خطوط الفقر والفقر المدقع وفقا لتكاليف "السلة الأساسية" للسلع والخدمات التي تراعي هياكل الأجور والأسعار السائدة.

وقدر البنك الدولي مستويات الفقر باستخدام دخل يقل عن ١,٠٨ دولار أمريكي في اليوم باعتباره عتبة الفقر أو خط الفقر العام. وقد بلغ مجموع عدد الفقراء في أمريكا اللاتينية والكاريبي في ١٩٩٨ حسب تقديرات البنك، ٧٨,٢ مليون نسمة (تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١، مكافحة الفقر. الجدول ١ - ١). وقدر رقم الدخل على أساس بيانات دخل البلد والاستهلاك المستمدة من الدراسات التي أجريت خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨. غير ان هذه المنهجية لم تراعى بصورة كافية الفروق فيما بين المناطق أو البلدان في إقليم معين. وعلاوة على ذلك، لم تراعى أن الفقر مفهوم نسبي يعتمد على التطورات الاجتماعية والاقتصادية في البلد المعني.

إلى ٢١١,٤ مليون نسمة في ١٩٩٩ (بزيادة ٧,٦ مليون نسمة عن عام ١٩٩٧)، يعيش أكثر من ٨٩ مليون نسمة منهم في ظروف الفقر المدقع. وترتفع معدلات الفقر في المناطق الريفية في الإقليم بشدة عنها في المدن الصغيرة والمدن الكبرى.

في عام ١٩٩٩، كان يعيش في المناطق الريفية من الإقليم أكثر من ٧٧ مليون نسمة من الفقراء، وكان ما يقرب من ٤٧ مليون نسمة منهم يعيشون في ظل الفقر المدقع. وتبين مقارنة ذلك بأرقام عام ١٩٨٠ أن نسبة فقراء الريف قد زادت، بوجه عام، من ٥٩,٩٪ في ١٩٨٠ إلى ٦٣,٧٪ في ١٩٩٩ (انظر الشكل أدناه). وزاد عدد السكان الذين يعيشون في ظل الفقر في المناطق الريفية، بالأرقام المطلقة، عن ٧٣ مليون نسمة في ١٩٨٠، كما زاد عدد سكان الريف الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع من ٣٩,٩ مليون نسمة إلى ٤٦,٤ مليون نسمة خلال العقدين الأخيرين. وفي هذا السياق، لم تكن الاتجاهات التي تحققت في التخفيف من وطأة الفقر في التسعينات كافية لوقف الزيادة في الفقر التي حدثت في الثمانينات.

ويرتبط الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي عادة بالعزلة الجغرافية حيث توجد المجتمعات الفقيرة في الغالب في المناطق النائية التي تعاني من عدم كفاية وسائل الاتصال و/أو التي لا يعتمد عليها. وفي هذه الظروف يصنع فقراء الريف سلال أمان تستند إلى العلاقات الأسرية والروابط المجتمعية والفئات الدينية أو الانتماء لمنظمات خاصة بالسكان الأصليين.

وهناك نحو ٨ ملايين إلى ١٠ ملايين أسرة ريفية

ترأسها نساء و٢ إلى ٣ ملايين امرأة يعملن في الزراعة الموسمية أو الصناعات الزراعية و٣٠ مليون إلى ٤٠ مليون امرأة مسؤولة جزئيا مع شريك من الرجال أو بصورة كاملة عن الإنتاج الزراعي والأعمال الريفية الصغيرة. وأصبحت نساء الريف من أشد فئات السكان فقرا نتيجة للصراعات الداخلية، وهجرة الذكور داخل البلد وخارجها، والكوارث الطبيعية ونتائج التكيف الهيكلي.

ولا شك في أن خفض نسبة السكان الذين يعيشون في ظل الفقر والفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥ وهو ما يشكل أحد الأهداف الرئيسية لإعلان الألفية في الأمم المتحدة - يتطلب بذل جهود ضخمة من جانب بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسوف يضطلع النمو الاقتصادي بدور رئيسي في تحقيق هذا الهدف. وقدرة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي أن كل نقطة مئوية للنمو خلال التسعينات، كانت تخفض معدل الفقر المدقع بنسبة ١,٢١ في المائة. غير انه كان هناك فروق شاسعة حول هذه القيمة الوسطية، وكان التأثير أضعف كثيرا في المناطق الريفية. ويتسق ذلك مع اعتقاد الصندوق الحازم بالحاجة إلى سياسات إنمائية صريحة وموالية للفقراء وخاصة في المناطق الريفية.

ولم يكن هناك إجماع بشأن تقديرات أرقام الفقر نتيجة لاختلاف طرق التقدير المستخدمة. غير انه رغم تباين تقديرات أعداد الفقراء في الإقليم بصورة

الدخل فقط لتحديد طبيعة وأسباب المشكلة وتوفير حلول ممكنة لها. إذ ينبغي النظر إلى الفقر عموما، والفقر الريفي خصوصا، على أنه عملية ينمو في إطارها البشر ويكشفون عن الأنماط الاجتماعية والسلوكية التي تشكل أعمالهم وعلاقاتهم داخل بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية وخارجها. كذلك فإن الفقر حالة فكرية، إنه التصور الذي لدى فقراء الريف عن أنفسهم في مواجهة المجتمع المحلي، والمجتمع الريفي والبلد بأسره والذي يمثل انعدام الإحساس بقيمة الذات ونقص التقدير للذات وهي المشاعر الشائعة بين الفقراء من الرجال والنساء والشباب في الريف.

ويرتبط الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي عادة بالعزلة الجغرافية حيث توجد المجتمعات الفقيرة في الغالب في المناطق النائية التي تعاني من عدم كفاية وسائل الاتصال و/أو التي لا يعتمد عليها. وفي هذه الظروف يصنع فقراء الريف سلال أمان تستند إلى العلاقات الأسرية والروابط المجتمعية والفئات الدينية أو الانتماء لمنظمات خاصة بالسكان الأصليين.

نوعا الفقر الريفي

هناك نوعان من الفقر في الإقليم: النوع الهيكلي والنوع العابر. يوجد النوع الهيكلي (أو الفقر "الشديد") أساسا بين مجتمعات السكان الأصليين، ونساء الريف، والأقليات العرقية. والسكان المتأثرون بهذا النوع من الفقر يعانون من نقص المدارس أو عدم توافرها على الإطلاق ولا يملكون الكثير من الأصول الإنتاجية أو لا يملكون هذه الأصول على الإطلاق، ويعانون من نقص المعارف عن الإنتاج وقلة مهارات العمل، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وينطبق الفقر العابر على العائلات الزراعية والأسر الريفية التي لا تمتلك الكثير من فرص الحصول على الأراضي أو لا تملك مثل هذه الفرص على الإطلاق، وهي معرضة بصورة خاصة لتأثيرات التغييرات التي تحدثها الإصلاحات الهيكلية، والتغييرات الاقتصادية الدورية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتؤدي أية تغييرات مفاجئة في السياسات الاقتصادية أو حدوث أزمات إلى التأثير في الدخل الزراعي وغير الزراعي مما يتسبب في انخفاض دوري في العائدات وتدهور ظروف المعيشة.

حجم الفقر الريفي

واتجاهاته الحديثة

وصل عدد الفقراء في الإقليم، وفقا لتقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي،

صغيرة من الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وعلى جوانب التلال، أو على جوانب الوديان التي تزرع بالري. ويجرى الإنتاج الزراعي في الأراضي الهشة من الناحية الأيكولوجية والتي تتعرض لتقلبات الأحوال الجوية.

وتتضمن الفئة الثالثة مزارعي الكفاف والمزارعين المعدمين (يقدر عددهم بنحو ١٩,٣ مليون نسمة و٩,٤ مليون نسمة على التوالي). والفئة الأولى من صغار المزارعين في حين لا تتوافر للأخرى فرص الحصول على الأراضي المؤجرة إلا على أساس موسمي أو سنوي. وتعتبر عائلات الفئتين من المزارعين من أشد سكان الريف فقرا حيث يضعهم ما يحصلون عليه من دخل دون خط الفقر المدقع بسبب ما تتسم به قاعدة الإنتاج الزراعي من ضعف شديد واعتمادهم على الطلب الموسمي في أسواق العمل الريفية والحضرية.

ويتركز أكثر من ٩٠ في المائة من سكان الريف الفقراء في أمريكا اللاتينية والكاربيبي في أربع مناطق إيكولوجية رئيسية هي: ١٠ المنحدرات الجبلية في المناطق شبه المدارية والهضاب القاحلة وشبه القاحلة؛ ٢٠ المناطق المدارية الرطبة وشبه الرطبة؛ ٣٠ الوديان شبه المدارية؛ ٤٠ السهول الساحلية. ويعيش ٣٢٪ من مجموع سكان الريف في الإقليم في مناطق شبه مدارية قاحلة وشبه قاحلة، تشكل أكثر من ٩ ملايين كيلومتر مربع.

وتأثرت اتجاهات الفقر في أمريكا اللاتينية والكاربيبي بنقص التحسينات في توزيع الدخل. إذ تشير أحدث التقديرات إلى أن هذا الوضع لم يتحسن في معظم البلدان خلال التسعينات، بل أنه تدهور في بعض البلدان. ففي بلدان مثل بوليفيا، والبرازيل ونيكاراغوا، يزيد دخل الفرد في الخمس الأكثر ثراء (٢٠٪ من جميع الأسر) بأكثر من ثلاثين مرة عن ذلك الخاص بالخميس الأكثر فقرا. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان قد نجح في توسيع نطاق اقتصادياته وانفاقه الاجتماعي، وعلى الرغم من القلق المتزايد إزاء قضايا عدم المساواة، ما زال التباين في الدخل من أهم جوانب السياسات الحكومية وما يشكله من تحديات لها.

تجربة الصندوق في الإقليم

للسندوق حافظة فعالة تتكون من ٤٠ مشروعا في ٢٤ بلدا من بلدان الإقليم بلغ مجموع قيمتها ٦٣٦ مليون دولار أمريكي من قروض الصندوق فضلا عن ٥١٠ ملايين دولار أمريكي قدمتها الجهات المانحة الأخرى والحكومات الدائنة والمستفيدون. وتضم قائمة الشركاء

الرئيسية في التمويل الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق الأوبك، ومجموعة البنك الدولي وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومصرف التنمية الكاريبي.

وتشمل نشاطات الصندوق في الإقليم شبكة من البرامج الإقليمية وشبه الإقليمية تضم حاليا ١٤ منحة للمساعدات التقنية ممولة من الصندوق. ولهذه المنح دور رئيسي في تنفيذ استراتيجيات الصندوق من حيث أنها تقدم الدعم للمشروعات وتروج للتكامل والتعاون وتيسر الصلات مع المجتمع المدني. كما أنها توفر وسيلة مبتكرة للتعامل مع المعوقات الإنمائية التي تواجه الإقليم وتعمل كوسيلة لتمكين الفقراء من الخروج من حالة الفقر التي يعيشونها.

وتتمثل المعوقات الرئيسية التي تواجه الإقليم في تحقيق التنمية الريفية واستئصال الفقر الريفي فيما يلي: ١٠ السياسات المعاكسة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ ٢٠ عدم الاستقرار السياسي؛ ٣٠ نقص فرص الحصول على الأصول مثل الأراضي والمياه والتمويل وغير ذلك؛ ٤٠ ضعف الاستثمارات في رأس المال البشري والاجتماعي وسوء حالة البنية الأساسية وعدم كفايتها ونقص الخدمات المعاونة المقدمة؛ ٥٠ مشكلات إدارة القضايا ذات الصلة بعدم التجانس، والتمايز بين الجنسين والأصول العرقية في المناطق الرئيسية.

وعلى الرغم من أن جذور أسباب الفقر في أمريكا اللاتينية والكاربيبي ترجع إلى عوامل تاريخية وسياسية، فإن لسياسات الاقتصاد الكلي (السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف والأسعار) تأثيرا ضارا على المناطق الريفية. كما عمل عدم الاستقرار السياسي ضد فقراء الريف: فقد كانت الانقلابات والحروب الأهلية والتحركات العسكرية من السمات الدائمة في التاريخ السياسي للعديد من البلدان. ولم يقابل انسحاب المؤسسات الحكومية المفاجئ من القطاع الزراعي تدفق موردي القطاع الخاص للخدمات المعاونة التي كانت تقدمها الحكومات في السابق في مجالات البحوث والإرشاد والتسويق والخدمات المالية وبناء وصيانة شبكات الري وغير ذلك.

وكثيرا ما يرتبط استمرار الفقر في أمريكا اللاتينية والكاربيبي بفقد الأراضي الإنتاجية الذي يؤثر في نسبة كبيرة من فقراء الريف في كثير من المجالات، ففي كثير من المجالات فقد السكان الأصليون فرص الحصول على الأراضي نتيجة لانعدام معارفهم عن حقوق الملكية والإساءات والتمييز الذي تعرضوا له. كما عانت المناطق المعزولة جغرافيا في البلدان الشاسعة من حرب العصابات، والاتجار بالمخدرات، والسيطرة السياسية.

وتقل الاستثمارات العامة في رأس المال الاجتماعي (مثل التعليم والصحة) في المناطق الريفية عنها في المدن الصغيرة والكبيرة، ويحول سوء مستوى التعليم الريفي دون عثور العمال الموسمييين المهاجرين على فرص عمل غير ماهرة في سوق العمل الحضري الذي يتطلب مهارات معينة. ونظرا لأن الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية ينطوي على تكاليف الفرصة البديلة للأسر - ولاسيما فقدان الدخل الذي كان يمكن أن يحصل عليه الأطفال - فإن العائلات لا ترسل الأطفال إلى المدارس إلا عندما تكون المنافع التي قد تستمد من التعليم كافية لتعويض الخسارة في الدخل. ولذا فإن من الضروري لزيادة الاستثمار في رأس المال الاجتماعي في المناطق الريفية العمل على جانب العرض والطلب لسوق العمل.

وثمة عقبة أخرى أمام التغلب على الفقر الريفي في الإقليم تتمثل في نقص الاستثمار في العلاقات بين الأشخاص والمجتمع المحلي التي تيسر الاتصال والمعارف والتحكم في الأصول المادية. ويؤدي هذا النقص في الاستثمار إلى تعميق الفقر الريفي حيث يزيد من تكاليف المعاملات ذات الصلة بالحصول على منافذ إلى الأسواق. ولذا فإن العمل الجماعي يعد ضروريا للتغلب على الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لغياب الآليات الاجتماعية التي تدعم أكثر أفراد المجتمعات الريفية ضعفا.

وثمة مشكلة أخرى تتعلق بإدارة القضايا ذات الصلة بعدم التجانس والتمايز بين الجنسين والأصول العرقية في المناطق الريفية. ويتسم الإقليم بعدم التجانس في استراتيجيات إدرار الدخل لدى الأسر الفقيرة الريفية. وتمارس الغالبية العظمى من العائلات الريفية في الوقت الحاضر الزراعة المختلطة وتحصل على دخل من النشاطات غير الزراعية. ولا تعتمد السلامة الاقتصادية على النشاطات الزراعية فحسب بل وعلى القدرات الإدارية لرجال الأعمال على المستوى الصغير، والأعمال غير الزراعية، وأخيرا جميع النشاطات التي تشارك فيها العائلات الريفية وأفرادها من كلا الجنسين بغرض اكتساب الدخل.

وهناك خطأ جسيم ارتكبه مؤسسات التمويل الدولية خلال السبعينات يتمثل في الاعتقاد بأن فقراء الريف يتألفون أساسا من المزارعين من أصحاب الرقع الصغيرة من الأراضي، وأن أفضل طريقة للحد من فقرهم هو مساعدتهم في زيادة إنتاجية هذه الأراضي. غير أن هذا المنهج فشل في إدراك أن فقراء الريف يشملون أيضا أناس يملكون قدرا يسيرا من الأراضي أو لا يملكون أرضا على الإطلاق، وأن هذا هو القطاع من السكان الذي يتزايد بأقصى سرعة ويعاني من أسوأ أشكال الفقر. وثمة انعكاس هام هنا يتمثل في

ضرورة ألا تقتصر المساعدات، بالنسبة لأعداد كبيرة من فقراء الريف، على المشروعات الإنمائية الموجهة نحو الأراضي والزراعة. فالمطلوب هو توافر مفهوم أشمل للتنمية الريفية يأخذ في الاعتبار هذه الاتجاهات.

ويحتل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بوصفه منظمة تتمتع بتفويض واضح وحسن التركيز - وهو استئصال الفقر الريفي - ولديها خبرة طويلة في العمل مع فقراء الريف، موقعا فريدا يمكنه من معالجة هذه المعوقات. وثمة سمة مميزة أخرى للصندوق تتمثل في منهجه في معالجة مشكلة الفقر وهو تركيزه القوي على النشاطات المدرة للدخل وتركيزه على تمكين الفقراء من التغلب على المعوقات التي يواجهونها.

الدروس المستفادة

استمر الصندوق لما يقرب من عقد كامل ورغم خفض معظم مؤسسات التمويل الدولية مشاركتها في تمويل التنمية الزراعية والريفية أو انسحابها منها، في الاستثمار، بمشاركة حكومات الإقليم، في مشروعات موجهة بصورة واضحة صوب التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر. ويمكن تحديد العديد من الدروس المستمدة من تقييم المشروعات التي مولها الصندوق طوال العشرين عام الماضية:

- الحد من الفقر الريفي يتطلب سياسات وبرامج موجهة بوضوح سواء بالنسبة للمستفيدين أو المناطق الجغرافية.
- ينبغي أن تركز جهود تحسين الدخل على زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي وعلى تنمية الصناعات الزراعية وغير الزراعية الصغيرة.
- يتعين تصميم وتنفيذ الخدمات التي تقدم من خلال مشروعات وبرامج التنمية الريفية بطريقة تضمن الاستجابة الفعالة لاحتياجات السكان المستهدفين استنادا إلى مبادئ الخدمات الموجهة نحو تلبية الطلب وعمليات الرصد والتقييم التشاركية.
- حتى عندما يكون فقراء الريف غير منظمين بطريقة سليمة، فإنهم يعرفون أكثر من أي شخص آخر احتياجاتهم، ولذا ينبغي إشراكهم في تصميم وتخطيط برامج التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر.
- إن تنمية المدن الصغيرة والمدن متوسطة الحجم والترويج للممرات الاقتصادية، يوفر مناخا مواتيا للحد من الفقر من خلال ما يقدمه من تشجيع للطلب على السلع والخدمات في الأسواق المحلية وتوفير فرص العمل.
- إن تحسين مستوى حياة سكان الريف يتطلب تعزيز

الحالات، كان هناك دائما حرص على تعديل استراتيجيات الصندوق ومشروعاته لتلائم الظروف النوعية للبلد المعني. وبهذه الطريقة، يتوقع الصندوق أن يساهم بصورة غير مباشرة في التخفيف من وطأة الفقر في جميع الأقاليم من خلال عملية مستمرة من الإثراء المتبادل.

ويهدف عمل الصندوق في الإقليم إلى تحقيق الاستقرار لدخل المجموعة المستهدفة منه وزيادته. وتركز المشروعات على تنويع نشاطات إدار الدخل الأسري وعلى إقامة صلات مع نشاطات القيمة المضافة المرتفعة مثل التصنيع الزراعي الصغير النطاق والأسواق الموجودة خارج دائرة المجموعة المستهدفة. وتشمل استراتيجيات الصندوق في إقليم أمريكا اللاتينية والكاربيبي العناصر التالية:

- **تمكين فقراء الريف** - يعمل الصندوق بإطار، لمواجهة الفراغ المؤسسي الناشئ عن برامج التكيف الهيكلي في الإقليم، مع المنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية. وعلى العكس من المنظمات الأخرى العاملة في الإقليم، يعمل الصندوق بصورة كاملة مع أكثر المجموعات الريفية تعرضا ويحقق أهدافه الاستراتيجية من خلال استهداف مؤسسات فقراء الريف وتعزيزها.
- **الاستفادة من فرص السوق** - خلقت الأسواق العالمية تحديات وفرصا لفقراء الريف. وللاستفادة من ذلك، تسعى مشروعات الصندوق إلى تعزيز الصلات بين السكان المستهدفين وموردي التكنولوجيات المستحدثة والى مساعدة صغار المنتجين على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. ويجري تعزيز ملكية المستفيدين للمشروعات من خلال تنفيذ المنهجيات التشاركية الموجهة نحو تلبية الطلب.
- **المشاركة في الحوار بشأن السياسات** - لقد تعلم الصندوق أن تنفيذ المشروعات لا يكفي في حد ذاته للتغلب على الفقر الريفي إذا كانت السياسات الوطنية تعمل ضد الفقراء. وتشارك شعبة أمريكا اللاتينية والكاربيبي في مناقشات بشأن السياسات مع الدول الأعضاء بغرض إقامة مناخ ملائم على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات، يشجع فقراء الريف على حشد قدراتهم الإنتاجية ويمكنهم من الدفاع عن مصالحهم الخاصة.
- **الشراكات** - يسعى الصندوق باستمرار إلى إيجاد

التعليم والتدريب والخبرات العملية، وعدم كفاية البنية الأساسية المادية والاجتماعية، والحاجة إلى التزام سياسي لتزويد الأعمال التجارية الريفية الصغيرة بدعم يمكنهم من الاستفادة من التأثيرات المضاعفة لتنمية الصناعات الزراعية.

٩٥ الحصول على الأراضي وحقوق الملكية - إن تحسين قاعدة الإنتاج لدى فقراء الريف في أمريكا اللاتينية والكاربيبي يقتضي حل المشكلات ذات الصلة بالحصول على الأراضي. وعلى الرغم من أن الإصلاح الزراعي المعتمد على مصادر الأراضي لم يعد صالحا. فإن إنشاء أسواق تاجر الأراضي، والأنواع الجديدة من الترتيبات الخاصة والاتفاقيات التعاقدية لاستخدام الغابات المجتمعية أو أراضي السكان الأصليين توفر فرصا للحصول على الأراضي.

استراتيجية الصندوق للحد من الفقر^(١)

يتمثل هدف الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاربيبي في استئصال الفقر الريفي من الإقليم. وتنبع هذه الاستراتيجية من أربعة مصادر أساسية هي:

- ١٥ الخصائص الفريدة للفقر الريفي في الإقليم ؛
 - ٢٥ الأزمات المالية وأوضاع الطوارئ في العديد من البلدان؛ ٣٥ الإطار الاستراتيجي للصندوق؛ ٤٥ خبرته في الإقليم.
- ويشكل فقراء الريف في الإقليم مجموعة شديدة التنوع والتباين. فبعض البلدان، بما في ذلك بوليفيا والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، ونيكاراغوا. تندرج تماما ضمن التفويض الممنوح للصندوق سواء من حيث درجة أو حجم الفقر الريفي الذي يواجهها. وفي حين يميل الصندوق إلى التركيز على هذه البلدان، فإن نشاطاته كانت تتعرض في بعض الأحيان للتوقف نتيجة للصراعات الأهلية. وتوجد في العديد من بلدان الدخل المتوسط (مثل البرازيل وكولومبيا والمكسيك وبيرو) جيوب كبيرة من الفقر الريفي. وتوجه عمليات الصندوق مباشرة إلى هذه المناطق، حيث تعزز المبادرات الجديدة الرامية إلى الحد من الفقر، وتحليل نتائج هذه المبادرات، وإتاحة الدروس المكتسبة من ذلك للبلدان الأخرى. وفي جميع

٤٥ القدرة التنافسية وعولمة الأسواق - أدت العولمة إلى توفير فرص جديدة لإدراج الدخل من خلال زيادة الصادرات وإحلال الواردات (وخاصة في قطاعات الصناعات الزراعية وتصنيع الأغذية). ويتعين على صغار المزارعين، للاستفادة من هذه الفرص الجديدة، تحديث وتنويع نظم إنتاجهم وتحديد الأسواق النوعية لمحاصيل التصدير غير التقليدية بما في ذلك منتجات الزراعة العضوية.

٥٥ استحداث التكنولوجيا لخدمة صغار المزارعين والأعمال التجارية الصغيرة في الريف - إذ يسهم ذلك في الحد من الفقر الريفي بطريقتين: (أ) يعزز إنتاجية الأراضي والعمل، ويزيد من دخل الأسر ويقلل من الضغوط على الموارد الطبيعية؛ (ب) يساعد على توفير فرص العمل غير الزراعي لفقراء الريف.

٦٥ توفير خدمات المساعدات التقنية الفعالة - ثمة درس هام استخلص من مشروعات الصندوق يتصل بأهمية وضع إطار مؤسسي مناسب لتوفير خدمات الدعم غير المالية المستدامة في المناطق الريفية الفقيرة. ينبغي إسناد الأولوية لعملية تنمية الأسواق المحلية لخدمات الإرشاد والمساعدات الفنية.

٧٥ الخدمات المالية الريفية الابتكارية - يعتبر نقص السيولة في الأمد القصير وعدم الحصول على رأس المال اللازم للاستثمارات طويلة الأجل أكبر عقبتين تواجهان فقراء الريف. وتعتمد استدامة النظم المالية على ما إذا كانت المنظمات المعنية قد وضعت سياسات وتكنولوجيات مناسبة للائتمان وعلى تطبيق المعايير الاقتصادية السليمة في تمويل حوافز المشروعات. وتبين خبرة الصندوق في مجال الخدمات المالية الريفية أن القروض الصغيرة لا تكفي في حد ذاتها، لتمكين الفقراء من تحسين أحوال معيشتهم. إذ أن الوصول إلى آليات الادخار الآمنة والمرنة، وتحسين نظم الرقابة تعتبر هامة^(١) أيضا.

٨٥ تطوير الأعمال التجارية الصغيرة وتنظيم أسواق العمل في الريف - يضطلع القطاع غير الزراعي بدور رئيسي في توفير فرص العمل وفي الأمن الغذائي للأسر الريفية. وتتمثل المعوقات الرئيسية التي تواجه فقراء الريف في: نقص

المؤسسات المحلية، في كل من القطاع الخاص والقطاع العام، لزيادة دور فقراء الريف في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم. وعلى الرغم من وجود قدرات مؤسسية ضخمة في كثير من المناطق الريفية، فإنها في حاجة إلى قدر أكبر من التركيز والدعم.

الفرص

حدد الصندوق، نتيجة لعمله في أمريكا اللاتينية والكاربيبي، طائفة هامة من الفرص للحد من الفقر الريفي في الإقليم على النحو التالي:

١٥ تقديم الدعم للمجتمعات المحلية والأقليات العرقية - نظرا لأن غالبية "الفقراء هيكليا" في المناطق الريفية يعيشون في مجتمعات السكان الأصليين، فإن فرص الصندوق الرئيسية تكون في: (أ) دعم مجموعات السكان الأصليين للحصول على اعتراف قانوني بالأراضي التي يعيشون ويعملون عليها؛ (ب) توفير الدعم الفني والمالي لتمكين هذه المجموعات من المشاركة بطريقة عادلة في الأسواق المتاحة؛ (ج) تدعيم عملية تعبئة الاستثمارات العامة للحد من نقص التعليم والصحة والإسكان والبنية الأساسية المادية المحلية؛ (د) تعزيز منظمات السكان الأصليين لتمكينها من المشاركة بفعالية في إدارة برامج حماية الموارد الطبيعية.

٢٥ القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية - من مجالات اهتمام الصندوق بالنظر إلى أن النساء يتأثرن بصورة خاصة من الفقر في المجتمعات والأسر الريفية. ويتعين توافر ثلاثة عوامل على الأقل لتحسين ظروف معيشة نساء الريف من خلال: (أ) ملكية الأراضي؛ (ب) الحصول على خدمات المساعدات المالية والتقنية؛ (ج) مستوى جيد من التعليم والتدريب.

٣٥ تكوين رأس المال الاجتماعي وتعزيزه - لقد تعلم الصندوق أن تعزيز رأس المال الاجتماعي المحلي يضمن استمرارية مبادرات التنمية الريفية من خلال خفض تكاليف المعاملات في أسواق عناصر الإنتاج والإنتاج. ويكتسي تكوين رأس المال الاجتماعي أهمية خاصة بالنسبة للمزارعين المعتمدين والعمال الريفيين الذين يعانون من البطالة.

(٢) يعتبر تقييم الفقر في الإقليم الذي أعدته شعبة أمريكا اللاتينية والكاربيبي Hacia una Region sin probres Rurales سنيا، شيلي، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ أحد المصادر التي اعتمدت عليها هذه الوثيقة (وخاصة القسمين الثاني والثالث). وقد رأس هذه العملية بنجامين كيجاندريا ونيبال مونايس وراكيل بينامنتينجرو. وجرى تحديث التحليل وتطويره بمعرفة السيدة بينا مونتينيغرو وراؤل هيكينو، الخبير الاقتصادي الإقليمي في شعبة أمريكا اللاتينية والكاربيبي.

(١) يرد موجز للاستراتيجية الخاصة بالخدمات المالية في الريفي في الوثيقة "توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الصغيرة في المناطق الريفية كوسيلة للحد من الفقر: التحدي الاستراتيجي في أمريكا اللاتينية والكاربيبي" وهي الوثيقة التي قدمت إلى مؤتمر قمة الائتمان الصغير الذي عقد في بويلا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

الشبكات المواضيعية الإقليمية

- إقامة الشبكات وإدارة المعارف المعتمدة على الإنترنت: FIDAMERICA
- رصد وتقييم التأثيرات والتعلم: برنامج تعزيز القدرات الإقليمية على رصد وتقييم مشروعات التخفيف من الفقر الريفي PREVAL
- تعميم قضايا التمايز بين الجنسين PROGENDER
- تنمية الأعمال التجارية الصغيرة في الريف PROMER

البرامج والشبكات دون الإقليمية

- التدريب والمساعدات التقنية وتعزيز المؤسسات: الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية المؤسسة الإقليمية للتدريب في مجال التنمية والوحدة الإقليمية الكاربية للمساعدة التقنية
- الخدمات المالية في الريف: السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبرنامج دعم الخدمات المالية في الريف.
- السكان الأصليون: البرنامج الإقليمي لدعم السكان الأصليين في حوض الأمازون
- دعم تنمية الإبل في أمريكا الجنوبية
- تعزيز الموردين المحليين للمساعدات التقنية
- الحوار في مجال السياسات

- ١٠ الخدمات المالية في الريف؛
- ٢٠ اللامركزية والتمكين؛
- ٣٠ تنمية أسواق الخدمات ذات الصلة بفقراء الريف؛
- ٤٠ السكان الأصليون؛
- ٥٠ الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية الدينامية.

مؤشرات تأثيرات النجاح

- توفر الاستراتيجية المشار إليها أعلاه عرضا عاما للخصائص الرئيسية للفقراء في الإقليم، وتجميعا لخبرات الصندوق ومجموعة من المبادئ والأدوات اللازمة للتغلب على المشكلة. وستقاس الإنجازات على أساس دوري على أن تستكمل وتعديل في ضوء الدروس المستفادة خلال تنفيذ الاستراتيجية. وسوف يركز هذا التعديل على التغييرات في الأحوال المعيشية للفقراء في الريف وإلى أي مدى وبأي صورة تساهم استراتيجية الصندوق في تمكين الفقراء من التغلب على الفقر. وبصورة أدق على تقييم مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل مؤشرات قياس النجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجية ما يلي:
- زيادة دخل أسر فقراء الريف استقراره نتيجة لنشاطات المشروعات. وزيادة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات اللازمة ذات الصلة أمام أفراد الأسر الفقيرة وخاصة النساء.
- مشاركة صغار المنتجين الريفيين، والمنظمات

طرق جديدة للتعامل مع فقراء الريف. فقد استكمل استثماراته في الأدوات الاستراتيجية الأكثر فعالية بما في ذلك وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وغير ذلك من الاستراتيجيات، بجهود متزايدة في مجال إقامة الشبكات وتحسين الصلات مع مؤسسات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات فقراء الريف والمجتمع المدني. وينظر إلى الشراكات واسعة النطاق والمشاركة العالمية على أنها عوامل رئيسية في تعزيز الدور التحفيزي الذي يضطلع به الصندوق في استئصال الفقر الريفي.

• **الإثراء المتبادل** - يعتبر التفاعل والمقارنات داخل الإقليم وفيما بينها من العناصر الرئيسية للصندوق ومبادئه الهادية. وتوقع شعبة أمريكا اللاتينية والكاربي أن تسهم، نتيجة لما قامت به من أعمال، في الحد من الفقر في الإقليم وتعزيز العمل في الأقاليم الأخرى من العالم (والاستفادة منها). وثمة موضوعين مشتركين في عمل شعبة أمريكا اللاتينية والكاربي هما:

• **قضايا التمايز بين الجنسين** - إذ يجري عادة التقليل من شأن الدور الرئيسي الذي تضطلع به النساء في الأسر الريفية. ويعتقد الصندوق أن التأثير الدائم على الفقر لن يتحقق إلا عندما تتمكن النساء من الاستفادة من إمكانياتهن الاجتماعية والاقتصادية. ويجري الآن تعزيز العمل الرائد الذي اضطلعت به شعبة أمريكا اللاتينية والكاربي في مجال تعميم المساواة بين الجنسين في نشاطات التدريب والمطوعات وتنفيذ المشروعات، من خلال البرنامج الإقليمي لتدعيم استراتيجيات تعميم قضايا التمايز بين الجنسين في المشروعات الممولة من الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاربي.

• **الإنتاج الزراعي المستدام واستخدام الموارد الطبيعية** - تتمتع بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي بقاعدة موارد طبيعية غنية يهدف الصندوق إلى حمايتها وتنميتها من خلال تدخلات مشروعاته. ونظرا للصلة الوثيقة بين استئصال الفقر وحماية البيئة، تعتبر الاستدامة الأيكولوجية شرطا ضروريا للتنمية الزراعية الريفية طويلة الأجل في الإقليم.

وتعتبر المرونة في تطبيق الاستراتيجية من المعالم البارزة لخبرات الصندوق في الإقليم، وقد حرص الصندوق على تعديل تصميم مشروعاته وتنفيذها لتلائم الأوضاع المتغيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات في البلدان المعنية. وقد أظهر الصندوق قدرته على التعلم من التجارب السابقة، وتعميم الدروس المستفادة في تصميم وتنفيذ المشروعات الجديدة.

وتضطلع منح المساعدات التقنية بدور رئيسي في

استراتيجية الصندوق من حيث أنها تدعم المشروعات وتعزز التكافل وتيسر الصلات مع المجتمع المدني. وقد قدمت منح لأربع شبكات مواضيعية إقليمية (العمل على الرصد والتقييم، وتقدير التأثيرات، وتعميم قضايا التمايز بين الجنسين، وتطوير الأعمال التجارية الصغيرة في الريف، وشبكة إدارة المعارف المعتمدة على الإنترنت)، وتسعة برامج لدعم التنفيذ تعمل على المستوى دون الإقليمي، وبرنامج واحد لدعم الحوار في مجال السياسات.

وتساعد هذه المنح في التغلب على المعوقات التي سبقت الإشارة إليها في هذه الوثيقة. وكان للعديد من هذه البرامج التي تدعمها المنح تأثيرها، في توسيع النشاطات والتحفيز في مجال الحد من الفقر والتفاعل، بطريقة مبتكرة، مع الوكالات الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في الإقليم. وتقدم الوحدة الإقليمية الكاربية للمساعدات التقنية، وبرنامج تحسين القدرات التقنية للمنظمات المحلية لدعم مشروعات الاستثمار الريفي في أمريكا الوسطى والمكسيك وبنما، ومؤسسة التدريب والبحوث التطبيقية في مجال الإصلاح الزراعي، والبرنامج الإقليمي للتنمية الريفية والتدريب والوحدة الإقليمية الكاربية للمساعدات الفنية - مساعدات فنية هامة للمشروعات (أنظر الإطار أدناه) في حين تدعم منحة المساعدات التقنية للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي الحوار في مجال السياسات. وتحصل عملية الحصول على الأصول المالية على الدعم من مؤسسة المساعدات الدولية للمجتمعات المحلية وبرنامج دعم الخدمات المالية في الريف. وتعتبر مشكلات إدارة عدم التجانس، والتمايز بين الجنسين والقضايا العرقية، التركيز الرئيسي للبرنامج الإقليمي لدعم السكان الأصليين في حوض الأمازون، والبرنامج الإقليمي لتدعيم استراتيجيات تعميم قضايا التمايز بين الجنسين، وإلى حد ما، البرنامج الإقليمي لدعم تنمية الإبل في أمريكا الجنوبية. ويعزز برنامج دعم الأعمال التجارية الصغيرة الريفية في أمريكا اللاتينية والكاربي عملية الوصول إلى الأسواق وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة في حين أن "فيدامريكا" وبرنامج تعزيز القدرات الإقليمية على رصد وتقييم مشروعات التخفيف من الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاربي يوفران الدعم العام للمجالات الرئيسية لإقامة الشبكات المعتمدة على الإنترنت، وإدارة المعارف وتقدير التأثيرات.

ويركز الصندوق في برنامجه للإقراض وتقديم منح المساعدات التقنية، على الأهداف الاستراتيجية التالية في الإقليم.

تعزيز عملية تقدير التأثيرات ودعم التنفيذ - يسند

-
- القاعدية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العاملة مع الفقراء في تصميم وتنفيذ ورصد مشروعات الصندوق.
 - زيادة وصول فقر الريف إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
 - تأثير مشروعات الصندوق ومنح المساعدات التقنية في السياسات الحكومية التي تفيد الفقراء، وتوفير البيئة الملائمة والممكنة للتغلب على الفقر.
 - إقامة الشراكات واسعة النطاق والفعالة بين الصندوق والمنظمات الأخرى العاملة على المستويين الإقليمي والقطري للتخفيف من وطأة الفقر.
 - نجاح التفاعل والمقارنة داخل المناطق وفيما بينها في وضع أدوات وطرق وسياسات جديدة للتخفيف من وطأة الفقر. وتعزيز الطرق الجديدة من مركز النساء داخل مجتمعاتهن المحلية.
 - وضع طرق جديدة للتعامل مع إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وتحقيق مردودية تكاليفها.